عنه، وهو ما هي القيود والضغوط التي جابهها الدور الاوروبي، والتي حالت دون وضع الجماعة لافكارها، او مبادراتها المعلنة، تجاه القضية الفلسطينية موضع التنفيذ منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حتى الانتفاضة الراهنة؟ ان هذه القيود والضغوط تمثّل، من وجهة نظرنا، محددات فعالية المبادرة الاوروبية تجاه القضية. ومما ينبغي لفت النظر اليه، ان محددات «فعالية» المبادرة الاوروبية تختلف نسبياً، في مفهومها، عمّا يعرف بمحدّدات «تشكيل» هذه المبادرة. ذلك ان محددات التشكيل تشير الى العوامل التي تدفع الجماعة الى تبنّي مواقف معيّنة تجاه القضية، والاعلان عنها على صعيد «الفكر»، بينما يقصد بمحدّدات الفعالية، كما سبقت الاشارة، القيود التي تعيق الجماعة عند محاولتها تنفيذ هذه المواقف على مستوى «الحركة» في الواقع العملي. وعلى سبيل المثال التوضيحي، فقد اعلنت الجماعة، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ عن ضرورة انسحاب اسرائيل من على الاراضي المحتلة (او اراض محتلة) العام ١٩٦٧، وتأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[١]. ويمثل هذان المبدآن جزءاً هامّاً من المبادرات الاوروبية، وقد تشكلا في ضوء عوامل كثيرة ليس هذا موضع تفصيلها (كبروز البعد الفلسطيني في الصراع، بعد حرب حزيران ـ يونيو، ووحدة الموقف العربي السياسي، والعسكري، والاقتصادي، ابّان حرب تشرين الاول ـ اكتوبر، وتطوّر الاستراتيجية الفلسطينية ذاتها، ورغبة اوروبا في تسوية صراع تدرك انعكاساته على مصالحها الامنية والاقتصادية، الخ)، ولكن الجماعة لم تتمكن من وضع هذين المبدأين، وغيرهما، موضع التنفيذ، وهو ما يؤدي الى وصف السياسة الاوروبية بعدم الفعالية، ويدفع الى البحث في اسباب هذا الضعف ومحدّداته، الامر الذي تسعى هذه الدراسة الى معالجته. وفي هذا الاطار، تبرز متابعة مسار السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة موضع البحث. ان فعالية هذه السياسة قد تحدّدت نتيجة تفاعل العناصر التالية:

اولاً: مستوى التعاون السياسي الاوروبي.

ثانياً: مواقف الرأي العام الاوروبي تجاه القضية.

ثالثاً: موقف القوتين العظميين من المبادرة الاوروبية.

رابعاً: طبيعة العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية، وسياسة التوازن الاوروبية.

خامساً: مستوى العلاقات العربية ـ العربية.

وسوف تتمّ متابعة هذه العناصر بالرصد والتحليل على النحو التالي:

مستوى التعاون السياسي الاوروبي

يشير مفهوم «التعاون السياسي الاوروبي» الى الاطار الذي توافقت عليه ارادة دول الجماعة الاوروبية، لكي يكون معبّراً عن مواقفها وسياساتها المشتركة تجاه مختلف القضايا الدولية. ويأخذ هذا الاطار، في الواقع العملي، شكل التشاور المسبق، خلال اجتماعات دورية يعقدها وزراء خارجيات دول الجماعة، الذين يلتقون، منذ العام ١٩٧٠، في ما لا يقل عن ست مرات في العام، وذلك بالاضافة الى اجتماعاتهم غير الاعتيادية، والاجتماعات الاخرى التي يعقدها الخبراء الاوروبيون في موضوعات محددة، وعدد كبير آخر من الاجتماعات على مستوى السفراء والمندوبين في المؤتمرات والتنظيمات الدولية[٢]. ومنذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤، أصبح «المجلس الاوروبي»، الذي يتكوّن من رؤساء دول وحكومات دول الجماعة، قمّة اطار التعاون السياسي بمثل ما له من دور على رأس